مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية–الإسرائيلية ٢٠٠٢-٢٠١١

د. لقمان عمر محمود النعيمي
أستاذ مساعد، قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية،
مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث مواقف تركيا من القضية الفلسطينية خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية منذ وصوله الى السلطة عام ٢٠٠٢. تلك المواقف التي تشكلت وفق استراتيجية تبناها الحزب تقوم على السعي لتحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة وهو يمثل اولوية في السياسة الخارجية التركية باعتبار أن تحقيق ذلك السلام سيرسخ الاستقرار في المنطقة وهو ما يخدم مصالح تركيا الاستراتيجية. لكن تطورات الأحداث خلال هذه الفترة فيما يخص القضية الفلسطينية، وسياسة "اسرائيل" العدوانية خاصة الهجوم 2006، والحرب على غزة أواخر عام ٢٠٠٨، والحصار على غزة ثم الهجوم الاسرائيلي على اسطول الحرية عام 2010، كل ذلك أدى الى تبني تركيا مواقف مناهضة لـ "إسرائيل" ومنددة بسياستها العدوانية الأمر الذي كان له تداعيات سلبية كبيرة على العلاقات التركية– الإسرائيلية.

مقدمة

منذ وصول (حزب العدالة والتنمية (AKP) Adalet ve Kalkınma Partisi) بزعامة (رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan) إلى الحكم في تركيا أواخر عام ٢٠٠٢، حدث تحول مثير في سياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية تمثل في حدوث نوع من التوازن في علاقات تركيا مع كل من

"إسرائيل" والفلسطينيين، بل إن منحنى تلك العلاقات مال لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية. ووجد حزب العدالة نفسه في حالة شد كبيرة باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الجماهيرية تميل وتدعم بشكل قوي توجهات الحكومة نحو تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، وخاصة مع الفلسطينيين، ومناهضة السياسة الإسرائيلية في المنطقة وتقليص العلاقات مع "إسرائيل" إلى أدنى مستوى، بينما يشعر الحزب أنه مقيد بالعديد من العوامل والضغوطات الداخلية والخارجية التي تفرض عليه استمرار العلاقات مع "إسرائيل"، مثل النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية التركية، والتكوين العلماني الصارم للدولة، ونظامها القضائي، ووسائل الإعلام القوية، وأحزاب المعارضة من جهة، وعدم إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية، والرغبة في عضوية الاتحاد الأوروبي بما تتطلب من تكوين علاقات متميزة معه من جهة أخرى، كل ذلك أسهم في تشكيل مواقف تركيا من تطورات القضية وانعكست بشكل مباشر على العلاقات التركية–الإسرائيلية.

إن المواقف التي تبنتها تركيا تجاه مجموعة من الأحداث والتطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية خلال الفترة موضوع البحث لم تكن مواقف "ارتجالية" أو غير محسوبة أملتها ظروف أو مصالح معينة، بل هي مواقف نبعت من استراتيجية تبناها حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية لخصها رجب طيب أردوغان بقوله: "إن السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط يشكل أولوية في السياسة الخارجية التركية" وهو أمر لا يمكن تحقيقه حسب أردوغان "من دون إشراك حركة حماس كطرف أساسي في المعادلة"[١].

إن الإصرار التركي على استخدام خطاب متشدد نحو إسرائيل يتجاوز مسألة إثارة المشاعر إلى مرحلة تبدو أكثر أهمية وهي ترسيخ مفهوم أن المحاسبة من قبل ما يسمى بالنظام الدولي يجب أن تكون للجميع، ومن

ذلك الجميع إسرائيل، وهي مسألة تحتاج إلى جهد كبير حتى تصبح مقبولة وحتى يتم تطبيقها. كما تستخدم تركيا الأدوات نفسها التي تستخدمها الدول الأخرى من حديث عن العدالة والشرعية والدولية والديمقراطية وتحقيق السلام والأمن العالميين، ولسان حالها يقول أن استعمال هذه الأدوات مباح للجميع.

يحاول هذا البحث رصد وتحليل مواقف تركيا من تطورات القضية الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١١، وانعكاسات هذه المواقف التي اتسمت بالشدة والحزم في إدانة ممارسات الكيان الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني وخصوصا في قطاع غزة، على العلاقات التركية–الإسرائيلية.

مدخل

لا شك أن سياسة تركيا ومواقفها الرسمية من تطورات القضية الفلسطينية والعلاقات مع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين قد وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية في اختبار صعب، خاصةً مع تصاعد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضته الثانية عام ٢٠٠٠. وقد حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية التعامل مع تعقيدات هذه القضية بحذرٍ شديد، مؤيدةً ما سمي بـ (خارطة الطريق) التي طرحها الرئيس الأمريكي (جورج ووكر بوش George W. Bush ٢٠٠١-٢٠٠٨) سنة ٢٠٠١ التي تستند على قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، ومنتقدةً لسياسة إسرائيل في استخدامها المفرط للقوة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، محاولة تجنب أن يؤدي ذلك إلى الإضرار في علاقاتها مع إسرائيل، التي تعدها تركيا بوابةً مهمة لتحسن علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي تحتل مسألة العضوية فيه الأولوية في السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية على المستوى الدولي.

تطورات الموقف التركي

في الأول من حزيران ٢٠٠٣ صرح السفير التركي في القاهرة (قورقماز حق طانير Korkmaz Hak Tanir) بشأن موقف تركيا من السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين قائلاً: "إن تركيا لا تقبل العنف والشدة المستخدمة من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ونشعر بقلق عميق من وراء هذا العنف، خصوصًا أن استخدام الشدة والعنف تعرقل إمكانية التوصل لحل، ونؤمن بضرورة الابتعاد عن هذه الأعمال. إن أملنا يتلخص في التخلي عن الشدة والعنف والعودة لمائدة التفاوض من جديد، وأن تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وأن تقام دولة فلسطين المستقلة؛ حيث إن هذا سيؤدي إلى حدوث تقارب بين إسرائيل والبلاد العربية، كما أن تركيا تنظر بعدم الرضا لأسلوب وطريقة (حكومة شارون ٢٠٠١-٢٠٠٦) ومعالجتها للأمور، وقد أظهرنا اعتراضنا على سياسته" وأضاف: "لدينا أمل في أن يتم التعامل مع مقترح خارطة الطريق بجدية لأن تطبيقها سيعني ظهور الدولة الفلسطينية المستقلة، وسيعطي الفرصة للمنطقة التي عانت كثيراً للتخلص من الأحمال الثقيلة المفروضة عليها منذ مدة طويلة". وحول دور تركيا في التقريب بين وجهات النظر بين الفلسطينيين والإسرائيليين قال طانير: "إن تركيا منذ زمن تعترف بالرئيس الفلسطيني، وهي صاحبة تجربة وخبرة سابقة في فلسطين والقدس زمن الدولة العثمانية، ولذا لم نتراجع عن لعب دور في التقريب بين الطرفين، والدعوة لوقف سياسة الشدة والعنف. تركيا أيضًا دعت لمؤتمر إستانبول ولكن لم يجد القبول لدى الأطراف، من جهتنا نحن نرفض ونعارض سياسة الاحتلال. إن المسألة تحتاج لتراجع إسرائيل عن سياستها المتبعة والتخلي عن العنف والشدة، لكي يمكن توفير السلام، وتركيا لديها الاستعداد للمشاركة بأي جهد في سبيل تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة"[٢].

وفي السياق ذاته أشاد نائب رئيس الوزراء التركي ووزير الخارجية آنذاك (عبدالله غول Abdulah Gül) في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣ بمتانة العلاقات التاريخية التي تربط بين تركيا وفلسطين، وأعرب في مؤتمر صحفي في ختام اجتماعه مع وفد من اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية، عن قلق الشعب والحكومة التركية من الوضع الصعب والمتأزم الذي يعشيه الشعب الفلسطيني، وقال: "إن تركيا تتطلع إلى إنهاء الألم والعنف في المنطقة بأسرع ما يمكن، مشدداً على ضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، لكي يعم السلام المنطقة والعالم اجمع" وأكد السيد غول، على دعم تركيا لخطة "خارطة الطريق" مشيراً، إلى استعدادها بذل كل الجهود في هذا الإطار" وأعرب السيد غول عن حزن تركيا الشديد للظروف المعيشية والسياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن حكومته قررت تقديم العون للشعب الفلسطيني في إطار مبادرة، تسهم في التخفيف من تلك المصاعب ولو قليلاً. وأوضح، أن المبادرة تتضمن، زيادة تقديم المساعدات التي كانت تقدمها تركيا في المجالات الطبية والاجتماعية والاقتصادية والفنية والتعليمية والثقافية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية التركية الفلسطينية وعلاقات التعاون"[٣].

وفي إطار سياسة تركيا الهادفة إلى تطوير العلاقات مع الفلسطينيين، وافقت على عقد اتفاقية مؤقتة للتجارة الحرة مع منظمة التحرير الفلسطينية في ١٢ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٤ هدفت إلى تعزيز وتطوير علاقات الصداقة والتعاون في مجال التجارة والعلاقات الاقتصادية بين الطرفين[٤].

لقد أدت سياسة التقارب التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية مع الفلسطينيين إلى توتر العلاقات التركية–الإسرائيلية، خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية التركي (عبدالله غول) في ٢٦ أيار/ مايو عام ٢٠٠٤ أنه ينظر في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لبلاده في الأراضي الفلسطينية بتعيين سفير، في الوقت الذي ألمح إلى أنه قد يستدعي السفير

التركي لدى إسرائيل لإجراء مشاورات. وقد جاءت تصريحات عبدالله غول بعد يوم واحد من رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قبول دعوة لزيارة إسرائيل وما تردد من انتقاد مباشر للحملة التي تتبعها إسرائيل في قطاع غزة، خلال لقاء مع وزير البنية التحتية الإسرائيلي (جوزيف باريتزكي)؛ فقد قال مسؤول تركي رفض الكشف عن اسمه في ٢٦ أيار إن أردوغان قال لباريتزكي "إن الوقت ليس مناسبا لزيارة إسرائيل". ونقلت وسائل الإعلام التركية عنه القول إنه "يتعين على إسرائيل أولا اتخاذ خطوات ملموسة نحو السلام". كما نقل تلفزيون (إن تي في NTV) التركي الخاص عن مسؤولين أتراك قولهم إن أردوغان أبلغ باريتزكي أيضا أنه "يدين الهجوم الإسرائيلي على مخيم رفح للاجئين"، واصفاً قيام إسرائيل بقتل الشيخ (أحمد ياسين) المرشد الروحي لحركة حماس الفلسطينية بأنه "إرهاب دولة" وقال: "إن الفلسطينيين لا يملكون دبابات ولا قذائف"[٥].

وقامت تركيا بعرض وساطة للسلام في الشرق الأوسط فضلاً عن تحسين العلاقات بين تركيا وإسرائيل التي شابها التوتر عقب تصريحات أردوغان السابقة، حيث قام وزير الخارجية التركية (عبدالله غول) للمرة الأولى بزيارة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية في ٤ و٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٥. وبدأ غول زيارته للمسجد الأقصى، ثم التقى بعدها مع عدد من المسؤولين الإسرائيليين وعلى رأسهم الرئيس الإسرائيلي (موشيه كاتساب) ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (آرييل شارون) ووزير الخارجية (سيلفان شالوم). وعقب تلك اللقاءات قال غول في مؤتمر صحفي في تل أبيب: "إن تركيا حريصة على المساهمة بكل السبل في إقرار السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين" مشيراً إلى "وجود مناخ جديد باتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط". ومن جانبه قال شالوم: "إن الشراكة بين إسرائيل وتركيا تشكل إحدى الأسس التي يقم عليها الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"[٦].

وعقب لقاءه مع المسؤولين الفلسطينيين في رام الله، انتقد غول السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني قائلاً: "إن الأساليب التي تستخدمها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأمن والراحة لها" مشدداً على أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة هي الطريق الأمثل للسلام والأمن. وعدّ غول أن ترتيب "إسرائيل" لانسحابها من قطاع غزة مع السلطة الفلسطينية، ووضعه في ساق تنفيذ ما سمي بـ(خارطة الطريق Road Map) "سيكون فرصة جيدة لإطلاق عملية السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات"، منوهاً إلى أن تركيا مستعدة لبذل ما في وسعها وتقديم العون للطرفين، من أجل التوصل إلى "اتفاق سلام". وأعرب غول عن ثقته في أن "الدولة الفلسطينية المقبلة ستكون قوية وقادرة على التقدم نحو السلام"، وأكد أن "تركيا ترى أن الطريق الوحيد للوصول إلى السلام هو اتفاق شامل يقوم على أساس التعايش بين دولتي فلسطين وإسرائيل، وأن التوصل إلى اتفاق سلام وفقاً لقرارات مجلس الأمن، والأمم المتحدة هو الحل الأمثل للصراع العربي–الإسرائيلي". وأكد غول على أن "تركيا ستكون إلى جانب القيادة والشعب الفلسطيني حتى تحقيق الحلم الفلسطيني بقيام الدولة المستقلة والحكومة التركية ستواصل دعمها لمشاريع التنمية الفلسطينية"[٧].

وفي خطوة تركية كانت تنتظرها إسرائيل بفارغ الصبر، قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة رسمية إلى إسرائيل في الأول من أيار/ مايو عام ٢٠٠٥، سعى من خلالها إلى تحسين العلاقات المتوترة بين الطرفين وعقد صفقات عسكرية واقتصادية، فضلاً عن محاولة دفع ما يسمى بـ"عملية السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين[٨].

رافق أردوغان زوجته ووفد سياسي واقتصادي كبير ضم ٤ وزراء و١٠ نواب و١٠٠ من رجال الأعمال، وعقد أردوغان فور وصوله محادثات مع الرئيس الإسرائيلي (موشيه كاتساف)، أعقبها محادثات مع نظيره الإسرائيلي

(آرييل شارون) ونائبيه (شمعون بيريز) و(إيهود أولمرت). وتعد هذه الزيارة الأولى لأردوغان إلى "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية. وقد اتفق أردوغان وشارون على إقامة خط هاتفي ساخن بين مكتبيهما لضمان الاطلاع المستمر على التطورات وفق أعلى مستوىً. وقال شارون للصحفيين بعد اجتماعه مع أردوغان: "نحن سعداء للغاية بعروضه واقتراحاته، وأنوي أن أستفيد استفادة كاملة من هذه المحاولة للارتقاء بالجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط" وأضاف: "إن تركيا يمكن أن تساعد السلطة الفلسطينية في بناء محطة للكهرباء في قطاع غزة وأن تساعد في تشييد مبانٍ سكنية للفلسطينيين في غزة بعد جلاء إسرائيل من القطاع الساحلي في آب المقبل". ومن جهته أبدى أردوغان استعداد بلاده للتعاون في هذا الاتجاه وقال: "نحن جاهزون ومستعدون للإسهام بما يطلب منا"(٩).

وفي إشارة إلى تخفيف التوتر بين أنقرة وتل أبيب إثر زيارة أردوغان، قال وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم: "إن هذه الزيارة تبين أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمة" مشيراً إلى أنه "بإمكان تركيا أن تكون جسراً لعلاقاتنا مع العالم العربي، وبوسع الإسلام المعتدل إقامة حوار مع إسرائيل بشأن توحيد القوى لخلق مستقبل أفضل لكل شعوب المنطقة"(١٠).

ونقل عن مصادر إسرائيلية أن زيارة أردوغان توجت بإبرام صفقة سلاح بين أنقرة وتل أبيب، تتمحور حول قيام شركات عسكرية إسرائيلية بتحديث (٣٠) طائرة مقاتلة من طراز (إف ١٤ فانتوم) تابعة لسلاح الجو التركي(١١).

وبعد لقاءه المسؤولين الإسرائيليين التقى أردوغان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله في أول زيارة له للأراضي الفلسطينية، واصفاً، في مؤتمر صحفي عقده مع عباس، العلاقات الفلسطينية–التركية بأنها "تاريخية" وقال: "إن هذه العلاقات تستمد قوتها من القيم والثقافة المشتركة ومن التاريخ الطويل الذي نعتز به" وأعرب أردوغان عن "استعداد

تركيا للقيام بكل ما ينبغي من جهد لتحقيق السلام في المنطقة". ومن جانبه أكد عباس على عمق العلاقات الفلسطينية–التركية مشدداً على أهمية الدور التركي في عملية السلام قائلاً: "إن لتركيا دوراً لابد أن تلعبه في عملية السلام"(١٢).

وردا على تعليقات بعض الصحف التركية حول زيارة أردوغان لإسرائيل والأراضي الفلسطينية بأنها جاءت تلبية لضغوطات خارجية من قبل الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، صرح أردوغان قائلاً: "إن هذه الزيارة لم تكن لتحقق أهدافاً آنية أو تلبيةً لإملاءات خارجية" وأضاف: "إن زيارتي لتل أبيب ورام الله كانت لأخذ زمام المبادرة تجاه الوضع الذي طرأ بعد غياب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات". كما أشار أردوغان إلى ضرورة أن تأخذ تركيا ودول العالم الأخرى زمام المبادرة تجاه الوضع السائد في فلسطين التي هي أشبه بالسجن المفتوح"(١٣).

لكن بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٦، طالب رئيس الوزراء التركي أردوغان المجتمع الدولي بأن "يكون مستعداً للعمل مع حماس بعد أن اختارها الشعب في انتخاباتٍ نزيهة"(١٤). وكشف أردوغان في 27 كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ أنه بحث مع الرئيس الباكستاني (برويز مشرّف Pervez Musharraf ٢٠٠١–٢٠٠٨) في مبادرة مشتركة، يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور فيها تنطوي على "قيامنا بدور نوع من الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين" وقال: "إن لب الاتصالات والمبادرات" يقوم على "الشرح لحماس بأن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة في هذه العملية"، وأن "على إسرائيل الا تقول إنها لن تعترف بنتيجة الانتخابات أو بحماس في الحكومة". وقال أردوغان إن على الأخوة في حماس أن "يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي. عليهم أن يدخلوا عالماً جديداً بنظرة جديدة الآن وقد أصبحوا عملياً طرفاً في حكم الدولة"، وشدد على "أن

السلاح يجب أن يكون فقط في أيادي القوات المسلحة لأي دولة". وقال إن في "مثل هذه العملية، إنني مقتنع أن حماس ستتحرك، ويجب أن تتحرك نحو الوسط، فالتطرف لن يساعد في شيء، وهذا يطبق على إسرائيل أيضاً". ودعا إلى التمييز بين "حماس الأمس وحماس الآن". وشدد على ضرورة أن "نسمح لهم ببعض الوقت لنرى ماذا سيفعلون"[١٥].

وانتقد أردوغان، في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، استخدام "إسرائيل" للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين بسبب انتخابهم حماس، معتبراً أن هذا سيخلق "ديمقراطية مقيدة" ويعكس عدم احترام للشعب الفلسطيني[١٦].

وأشار أردوغان إلى "مناشدة حماس لفتح، ودعوتها للمشاركة في الائتلاف"، ووصفها بأنها أمر "مهم جداً"، و"حدث غير عادي"، نظراً لأن حماس حصلت على ما يكفي من المقاعد لتأليف حكومة من أتباعها حصراً، لو شاءت. وقال إن التوصل إلى "ائتلاف مع فتح سيكون مهماً للغاية"[١٧].

وبعد تردد، قررت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية، دعوة وفد من حماس لزيارة انقرة في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦. وعلى الرغم مما اعترى الزيارة من إرباك في التنظيم والتحضير نتيجة فرض تاريخ الزيارة نفسه على الطرفين بشكل مفاجئ، ووجود فريق رافض للزيارة في أوساط الخارجية التركية[١٨]، إلا أن الزيارة، التي كانت برئاسة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، جاءت مثمرة للطرفين. فأنقرة، بحسب مشعل، كانت أول محطة دولية تستقبل الحركة بعد الانتخابات الفلسطينية، فيما وفرت هذه المبادرة لتركيا، في المقابل، فرصة مهمة لتعزيز دورها كلاعب سياسي أساسي ومؤثر في الشرق الأوسط. واجتمع الوفد بوزير الخارجية التركي عبدالله غول الذي دافع عن موقف تركيا في استقبالها للوفد قائلاً: "إن تركيا إنما أرادت أن تساعد في جهود السلام في الشرق الأوسط" وأضاف: "إن عملية السلام لابد أن تستمر. يتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين أن

يكونوا قادرين على العيش جنبا إلى جنب. ونحاول أن نقوم بواجبنا من خلال استضافة هذه المحادثات". وقد ردت إسرائيل بغضب على محادثات أنقرة مع حماس. وقال المتحدث الإسرائيلي (رعنان جيسين) لإحدى محطات التلفزة التركية "إن إقامة علاقات مع زعيم منظمة إرهابية يمثل ضربة في الصميم لعملية السلام في الشرق الأوسط. لا يمكننا أن نفهم لماذا ارتكبت تركيا هذا الخطأ"(١٩).

وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٦ رحّبت تركيا في بيان للخارجية التركية بالاجتماع الأخير الذي عُقد بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وإيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي. كما أعربت عن أملها في أن يطبّق الجانب الإسرائيلي الاتفاقيّات التي تمّ التوصُّل إليها في الاجتماع من أجل الحدّ من معاناة الشعب الفلسطيني. وأنه في المقابل تنتظر تركيا من الجانب الفلسطيني إخلاء سبيل الجندي الإسرائيلي الأسير وتشكيل حكومة فلسطينية وطنية موحّدة بما يخدم "عمليّة السلام في الشرق الأوسط"(٢٠).

١. تركيا والأزمة الداخلية الفلسطينية

مع بداية تطور الأزمة الداخلية الفلسطينية في أواخر كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٦ بين منظمة فتح وحركة حماس، أعربت تركيا عن قلقها الشديد من تصاعد هذه الأزمة، وأكد وزير الخارجية التركي عبدالله غول في ٢٠ من الشهر نفسه قلق بلاده من تطورات الأوضاع الفلسطينية مشددا على أهمية وضع حد للأزمة وتماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية في مواجهة مختلف التحديات. وذكرت وسائل الإعلام التركية أن غول تناول خلال اتصال هاتفي أجراه مع رئيس الوزراء الفلسطيني المقال إسماعيل هنية تأزم الوضع في قطاع غزة بسبب الصدامات الداخلية داعيا إلى إنهائها بشكل فوري والعودة بسرعة إلى طاولة المفاوضات من أجل تشكيل حكومة

وحدة وطنية مشيرا إلى أن تشكيل مثل هذه الحكومة سوف "يسهم في رفع الحظر الدولي المفروض على فلسطين". من جهته أكد هنية رغبته الأكيدة في الابتعاد عن مثل هذه النزاعات وتشكيل حكومة ائتلافية موحدة كما شدد على أن المسؤولين الفلسطينيين يبذلون كل جهدهم للحيلولة دون وقوع حرب أهلية في بلادهم(٢١).

وفيما يتعلق بمسألة الأسير الإسرائيلي لدى حركة حماس، بدأت الحكومة الفلسطينية وإسرائيل بإجراء اتصالات مع الحكومة التركية للتوسّط في حل الأزمة. وأجرى الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس حكومته إسماعيل هنية ونظيره الإسرائيلي إيهود أولمرت اتصالات هاتفية مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بهذا الصدد. وطلب عباس في اتصاله من الجانب التركي المساعدة في حل تلك الأزمة مؤكّداً أن الإدارة الفلسطينية تقوم بالمستطاع في سبيل العثور على الجندي الإسرائيلي الأسير وأنهم قد وجّهوا نداءات إلى الشعب الفلسطيني في هذا الخصوص. وأكّد أردوغان بدوره للرئيس الفلسطيني أهمية العثور على ذلك الجندي واستعداد تركيا للمساهمة في تهدئة الأزمة. ومن جهة أخرى أتصل رئيس الحكومة الإسرائيلي العنصري ايهود اولمرت هاتفيا بأردوغان طالباً من الجانب التركي المساهمة في حل الأزمة. ودعا أردوغان الجانب الإسرائيلي إلى ضبط النفس والاعتدال ووعدهم بأن تبذل تركيا قصارى جهدها لحل هذه الأزمة. وبعد اتصاله مع اولمرت اتصل أردوغان مع رئيس الحكومة الفلسطينية آنذاك إسماعيل هنية هاتفياً وحثه على بذل حكوته مجهودات للعثور على الجندي الإسرائيلي الأسير. كما عبّر أردوغان عن قلق الشعب التركي من القصف الذي يتعرض له قطاع غزّة. ثم أجرى أردوغان اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الأمريكي جورج بوش وتداول معه الأحداث الأخيرة الجارية على الساحة الفلسطينية – الإسرائيلية. وقال أردوغان انه لا يفهم كيف تعتقل (اسرائيل) ٨ وزراء وقرابة ٥٠ نائباً برلمانياً مشدداً على أن الاعتقال مخالف

لكافة الأعراف الدولية ومواثيق الأمم المتحدة. ولفت أردوغان إلى انه أجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية ونظيره الإسرائيلي أولمرت بهذا الشأن وأضاف ان جهود تركيا ستتواصل بهذا الصدد(٢٢).

مع بداية عام ٢٠٠٧ تطورت الخلافات الداخلية الفلسطينية بين فتح وحماس إلى نزاع مسلح بين جناحيهما العسكري في قطاع غزة، وتم إنهاء ذلك الصراع بصورة مؤقتة بعد وساطة سعودية وتوقيع اتفاق مكة في ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٧. وقد رحب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالاتفاق وقال في لقاء على قناة الجزيرة الفضائية في ٢٧ آذار من السنة نفسها: "لقد شهد الموقف الفلسطيني صراعاً داخلياً محزناً وبعد ذلك شاهدنا اتفاق مكة ونحن في تركيا دعمنا بشكلٍ كبير ما حدث في مكة" وأضاف: "إن اتفاق مكة كان اتفاقاً إيجابياً جداً، ونتمنى أن نصل إلى تشكيل حكومة وحدة فلسطينية عما قريب بعد هذا الاتفاق، وعلى الأقل أن يقف الصراع الداخلي في فلسطين ألا يقتل الأخ أخاه الفلسطيني، نريد أن نحصل على السلام ولو على الأقل في الشارع الفلسطيني". وحول جهوده في التقريب بين المسؤولين الفلسطينيين من فتح وحماس قال أردوغان: "لقد التقيت مع السيد عباس والسيد هنية وقلت لهما أننا نريد حكومة وحدة وطنية قوية ومتماسكة ومن ثم نريد لهذه الحكومة أن تكون لها علاقات جيدة مع إسرائيل ومع العالم الخارجي من أجل الحصول على نتائج إيجابية. وأنا هنا أريد أن أشكر الملك عبدالله باسم تركيا باسم الشعب التركي لأن اتفاق مكة اتفاق مهم ونتائجه نتائج مهمة للغاية"(٢٣).

وفي ٢٤ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٧ أبدى أردوغان الذي فاز حزبه للمرة الثانية في الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في ٢٢ من الشهر نفسه، استعداد حكومته للتوسط بين حركتي فتح وحماس لإنهاء الخلافات الداخلية الفلسطينية التي اندلعت مرة أخرى في حزيران ٢٠٠٧ وانتهت بسيطرة قوات

حماس على قطاع غزة، فور انتهاء حزبه من تشكيل حكومته الجديدة. جاء ذلك عبر اتصال هاتفي بين أردوغان ورئيس وزراء الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية حيث هنأه الأخير بفوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات النيابية الأخيرة في تركيا.

وقال بيان صدر عن مكتب هنية أن أردوغان شكر هنية على اتصاله مؤكدا له "إننا سنواصل تأييدنا لقضيتكم العادلة ونحن ندعم قيام دولة فلسطينية تعيد لشعبكم حقوقه المشروعة وهذا هو الأساس لتحقيق العدل والسلام في الشرق الأوسط". وأضاف أردوغان وفق البيان: "إننا نتألم لرؤية نزيف الدم بين الإخوة الفلسطينيين وان هذا الانقسام يضعف مواقفكم ويضر بمصلحة الشعب والقضية وان استمرار هذا الخلاف سيؤثر سلبيا على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة" داعيا جميع الأطراف لتجنب الخطوات التي لها انعكاسات سلبية على مستقبل القضية الفلسطينية. وقال لهنية "نحن في تركيا جاهزون للتحرك من اجل رأب الصدع وإعادة الوحدة إلى صفوفكم بعد أن ننتهي من تشكيل الحكومة في الأسابيع القادمة وسنكون سعداء إذا نجحنا في تحقيق المصالحة بينكم وعودة الوفاق إلى صفوفكم". من جهته رحب هنية بالموقف التركي وهنأ أردوغان بفوز حزب العدالة والتنمية معتبرا انه "انتصار للديمقراطية وانحياز حقيقي للإسلام أبداه الشعب التركي وتعبير عن اصطفافه حول كل معاني الخير والحق والعدالة"[٢٤].

٢. موقف تركيا من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

لعبت تركيا دوراً مباشراً وفاعلاً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 27 كانون الاول/ ديسمبر / ٢٠٠٨- ١٨ كانون الثاني/ يناير/ ٢٠٠٩، إذ تعد تركيا أحد الأطراف الأكثر قبولاً من جانب مختلف أطراف الصراع في المنطقة، وفي مقدمتها أطراف الصراع في المنطقة؛ فضلا عن الغرب، وما يعرف بـ (دول الاعتدال) و(الممانعة) العربية. كما أن تركيا عضو مؤقت

في مجلس الأمن الدولي، وحلف شمال الأطلسي، وتستطيع بحكم علاقاتها بحماس أن تنقل وجهات نظر الأخيرة، وهي مهمة أبدى رئيس الوزراء التركي أردوغان استعداده لأدائها(٢٥).

حمل أردوغان "إسرائيل" مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ورأى أنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حماس بها، غير أن أردوغان حمل حماس جانباً من المسؤولية، بسبب إطلاقها الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية مما أدى إلى إشعال التوتر، لكنه عد الرد الإسرائيلي غير متناسب بالمرة مع ما تفعله حماس. ولخص أردوغان الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنه غير إنساني، وظالم وغير مقبول. كما دعا إلى وقف الغارات الإسرائيلية، وأدان ما رآه ضربة لمبادرات السلام العربية–الإسرائيلية، وحث مجلس الأمن الدولي إلى التدخل بأسرع ما يمكن(٢٦).

وقدمت تركيا رؤيتها لإمكانية وقف إطلاق النار من خلال مبادرة سياسية مزجت بين الوقف العاجل لإطلاق النار وخطوات سياسية تعمل لتثبيته على الأرض ومن هنا ذكرت جريدة "صباح Sabah" التركية في عددها الصادر في ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، أن أردوغان طرح على زعماء مصر والسعودية والأردن وسوريا والسلطة الفلسطينية، ما وصفتها بـ (خارطة طريق) تقوم على مرحلتين، لتأمين وقف إطلاق النار العاجل في غزة، واستعادة التهدئة وفتح الطريق أمام المساعدات للفلسطينيين، وتهيئة الأرضية المناسبة لاستئناف مفاوضات السلام، بنشر قوات دولية لحفظ السلام في غزة، واستعادة التهدئة بين حركة حماس و"إسرائيل"(٢٧).

وأشار وزير الخارجية علي باباجان بعد لقائه نظيره السوري وليد المعلم في ٥ كانون الثاني/ يناير /٢٠٠٩، إلى ان "أنقرة تعمل من أجل التوصل إلى وقف للنار ينص على وجود مراقبين دوليين". وقال مسؤول بالخارجية التركية إن تركيا متمسكة برؤيتها وأن أي وقف لإطلاق النار يجب أن يتم في إطار متوازن بين الحل العسكري، والحل السياسي وذلك كي يكون وقف

إطلاق النار قابلا للاستمرار. وأوضح المسؤول، أن "الهدف الأساسي للجولات المكوكية للوفد التركي برئاسة المستشار السياسي لرئيس الوزراء أحمد داود اوغلو بين دمشق والقاهرة، ونحن لا نسميها مفاوضات بل جهودا تركية، هو بناء عملية دائمة لوقف إطلاق النار. والدبلوماسية التركية تلخص هذا في وقف قابل للاستمرار وقابل للتطبيق لإطلاق النار، لا أن تتوقف النار الآن وتتواصل بعدها بفترة قصيرة. هذا هو جوهر الجهود التركية". وتابع "إن الرؤية التركية هي وقف إطلاق النار وفتح المعابر وتحقيق توازن بين الدواعي الدفاعية لدولة إسرائيل، والاحتياجات اليومية لأهالي غزة لأنهم تحت حالة حصار. هذا التوازن بين الاحتياجين هو ما نسعى إليه حاليا". ونفى المسؤول التركي أن يكون هناك تناقض أو تنافس بين القاهرة وأنقرة فيما يتعلق بالجهود الدبلوماسية في غزة، موضحا: "نحن على تواصل وثيق مع كل الأطراف، بما في ذلك طبيعيا مع الجانب المصري. نحتاج إلى أن نأخذ في الاعتبار حساسيات كل الأطراف المعنية فيما يتعلق بوقف إطلاق النار. نحن نسعى لتعاون جميع دول المنطقة، الجهود التركية لا تنافس، ولا تهدف إلى ان تحل محل جهود أية دولة أخرى، لكننا نحاول أن نلعب دورنا"[٢٨].

وفي لقاء خاص لرئيس الوزراء أردوغان مع مراسل قناة الجزيرة الفضائية يوسف الشريف في أنقرة في ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، اعتبر أردوغان الهجوم الإسرائيلي على غزة ضربة لجهود السلام في المنطقة وإهانة لتركيا، وطالب إسرائيل بوقف إطلاق النار فورا وتجنب توسيع دائرة العمليات. وقال أردوغان: "قبل كل شيء يجب القول إن ما يحدث في غزة هو مأساة إنسانية حقيقية والمأساة هناك لم تبدأ مع الهجوم الإسرائيلي وإنما بدأت مع شهور الجوع والحصار التي ضيقت الحياة على أهالي غزة، فغزة عبارة عن سجن وأهالي غزة يعيشون داخل هذا السجن معزولين عن العالم. ومع استمرار ظروف الحصار هذه جاءت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى

أنقرة قبل أيام وذلك من أجل بحث الجولة الخامسة من المفاوضات غير المباشرة التي نرعاها بين سوريا وإسرائيل وطال الحديث حول هذا الموضوع لست ساعات تقريبا ولم نبحث موضوع غزة أبدا لكننا قلنا له إنه يمكننا أن نساعده في المسار الفلسطيني أيضا وعرضنا عليه تحديدا الوساطة مع حماس وقلنا له إنه في حال إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين من النساء والأطفال في السجون الإسرائيلية فإنه بإمكاننا أن ننقذ الجندي الإسرائيلي من الأسر لدى حماس، ورد علي رئيس الوزراء الإسرائيلي قائلا إنه سيتشاور في الأمر غدا مع مستشاريه وسيرد علي ولم نسمع منه شيئا بعدها" وأضاف أردوغان: "هذا تصرف بعيد عن الاحترام وفيه إهانة لتركيا، هكذا أرى الأمر من وجهة نظري ولا أعرف كيف يرى هو الأمر من زاويته، أنا هنا لا أسجل موقفا عاطفيا إنما أنا إلى جانب الحق، على السياسي أن يتصرف بأمانة كان لزاما عليه أن يكون عند كلمته ولكن بدلا من ذلك ما الذي حدث يوم السبت ٢٧ ديسمبر؟ مع الأسف بدأ بقصف غزة من الجو، وكما تعرفون سقط في اليوم الأول ١٨٠ قتيلا وأكثر من ٣٠٠ جريح، أليست هذه مأساة إنسانية بجميع المقاييس؟ ولا يمكن لي كإنسان أولا وكرئيس وزراء مسؤول أن أصبر أو أن أتحمل هذا الأمر أو أن أقف متفرجا لأنني دائما أضع نفسي مكان هؤلاء وأفكر كيف سأتصرف تحت هذا القصف؟ وماذا سيحدث لي؟ ولذا فإن هذا يعطيني الدافع لأقوم بواجبي وأتحرك بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن شعبي فنحن أمام جريمة بحق الإنسانية لإن إسرائيل تستخدم القوة المفرطة فالذين يقفون في الطرف الآخر لا يملكون هذا القدر من القوة". وفند أردوغان الحجج والذرائع الإسرائيلية لتبرير عدوانهم على غزة بالقول: "الإسرائيليون من وقت لآخر يتذرعون بالقول بأن الفلسطينيين يطلقون عليهم الصواريخ فسألتهم كم إسرائيليا قتل بسبب تلك الصواريخ؟ فلم أحصل على جواب. إذاً في هذه الشروط التي شرحتها وبكل هذه القوة المفرطة تهاجمون غزة وكل حجتكم موضوع الصواريخ فقط! لم كل

هذه المبالغة؟ هذه الحجة غير مقنعة لي لكن في المقابل فإن نتائج كل هذا الهجوم الإسرائيلي العنيف ظاهرة وواضحة للجميع فمدينة غزة انتهت هدمت جميع مرافقها ومبانيها وكانت إسرائيل قد فعلت ذلك سابقا في مناطق أخرى من فلسطين أهلكت الحرث والنسل ولم يحاسبها أحد على ما فعلت بل إنها لم تنفذ أي من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الشأن لأن أحدا لا يحاسبها على خرق القانون الدولي". وحول ازدواجية تعامل القوى الغربية مع إسرائيل قال أردوغان: "أريد هنا أن أؤكد على شيء مهم، تتذكرون جيدا أحداث جورجيا وأوسيتيا الجنوبية، في حينها تدخل الجميع فورا، الأمم المتحدة، أميركا، الاتحاد الأوروبي، الناتو ونحن أيضا تحركنا، لكن اليوم هل ترى أحدا يتحرك من أجل غزة؟ كل ما حدث أنني قمت بزيارة سريعة إلى دول الجوار العربية من أجل تقييم الموقف ولكنك لا ترى جهدا حقيقيا فاعلا على مستوى الحكومات والمؤسسات الدولية بل أن هناك من يقول إن العمليات الإسرائيلية إنما هي للدفاع عن النفس كيف يمكن لأحد قول ذلك بأي حجة وبأي مفهوم يمكن أن يقول ذلك؟ لا يمكن أن تقنعونا بذلك أبدا، لو كنا مقتنعين بأن إسرائيل على حق لما ترددنا في الوقوف إلى جانبها، لمتُ إسرائيل وهي بالتأكيد ليست على حق بل إنها تكرر خطأ تاريخيا"[٢٩]. وأعلن اردوغان أنه لن يجري أي اتصال مع أي مسؤول إسرائيلي إلى ان تصدر عن "إسرائيل" إشارة فعلية على قبول وقف إطلاق النار[٣٠].

وبسبب رفض "إسرائيل" قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (١٨٦٠)[٣١] في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، الذي دعا لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، طالب اردوغان بضرورة منع "إسرائيل" من دخول مقر الأمم المتحدة[٣٢]. واتهم دول أوروبا الغربية بـ"الكيل بمكيالين" وبعدم التحرك عند شن "إسرائيل" عدوانها على قطاع غزة بالسرعة ذاتها التي تحركت بها عند نشوب النزاع في جورجيا حول أوسيتيا الجنوبية. وانتقد إعلان الاحتلال أن عدوانه حقق نجاحاً، مشيراً إلى انه أسفر عن أكثر من ١٣٠٠ شهيد

فلسطيني ثلثهم أطفال، مستنكرا "قالوا انهم أنجزوا ما كانوا يريدون. لقد قتل أطفال وأشخاص عزل. أهذا ما أنجزتموه؟"(٣٣).

وفي حين نقل موقع جريدة (حرييت Hurriyet) التركية، أن وزير الخارجية التركي على بابا جان قال لنظيرته الإسرائيلية (تسيبي ليفني Tzipi Livni) عندما أرادت زيارة انقرة: "إن أبوابنا مفتوحة، ولكن عليك أن تتحدثي عن شروط وقف النار إذا أردت المجيء إلى تركيا"(٣٤)، وأكد باباجان على أن قطع العلاقات مع "إسرائيل" لإرضاء بعض الأوساط أو باسم النزعة الشعبوية سيلحق الضرر بالمنطقة"(٣٥).

وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي في ١٧/ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ والفلسطيني في ١٨/ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، أشار مستشار الحكومة التركية أحمد داوود أوغلو إلى أن حماس أعلنت وقف النار بناءاً على طلب تركيا(٣٦).

وشدد الرئيس التركي عبدالله غول على ضرورة سعي جميع دول العالم من أجل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة قابلة للعيش إلى جانب "إسرائيل". وقال إن الهدف بات الآن "ضمان أن يصبح وقف إطلاق النار متبادلاً، ودائماً، وأن تنسحب إسرائيل كلياً من قطاع غزة"(٣٧).

وفي ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ انسحب أردوغان من (منتدى دافوس الاقتصادي World Economic Forum in Davos) في سويسرا احتجاجاً على منعه من التعليق على مداخلة للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بشأن الهجوم على غزة، وخاطب أردوغان بيريز قائلا: "سيد بيريز أنت أكبر مني سنا، أشعر أنك ربما تشعر بالذنب قليلاً، لذلك ربما كنتُ عنيفاً، أنا أتذكر الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ، وأتذكر قول رئيسي وزراء من بلدكم إنهما يشعران بالرضا عن نفسيهما عندما يهاجمان الفلسطينيين بالدبابات...أشعر بالحزن عندما يصفق الناس لما تقوله لأن عدداً كبيراً من الناس قد قتلوا، وأعتقد انه من الخطأ، وغير الإنساني أن نصفق لعملية اسفرت عن مثل

هذه النتائج" وأضاف أردوغان "وأذكرك بأن التوراة تمنع القتل، وكثير من يهود العالم شجبوا كل هذا القتل واستخدام القوة المفرط"[٣٨].

أما على الصعيد الشعبي فقد هرعت المنظمات التركية الرسمية والمدنية الخيرية إلى غزة مع قوافل المساعدات، كما أوصلت مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH) باعتبارها منظمة خيرية بارزة، المواد الغذائية والمعدات الطبية الضرورية إلى غزة، وأجرت الاستعدادات أيضاً لنقل الفلسطينيين الجرحى إلى اسطنبول للعلاج. كما لاقت الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة احتجاجات على نطاق أوسع في أنحاء مختلفة من تركيا، وألغي احتفال كبير في إسطنبول عشية العام الجديد تضامنا مع غزة. وتجمع عشرات الآلاف من الأشخاص احتجاجا على العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في الرابع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وأذيعت هذه التظاهرة على التلفزيونات الفضائية العربية الكبرى، بما فيها قناة الجزيرة والعربية[٣٩].

٣. الموقف التركي من الحصار على غزة

الأصل أن "إسرائيل" محتلة لغزة حتى دون تواجد عسكري دائم لأن الاحتلال في القانون هو مجرد السيطرة الفعلية على الإقليم، وأن سحب "إسرائيل" لقواتها ومستوطنيها من غزة صيف عام ٢٠٠٥ ليس انسحاباً وإن فسر في غزة على أنه تحرير لها من الوجود الجاثم عليهم. وكان مخطط "إسرائيل" واضحاً حتى قبل أن تسيطر سلطة حماس على غزة عام ٢٠٠٧ بعد حصول حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي في انتخابات عام ٢٠٠٦ ولم يغير في طبيعة غزة المحتلة إعلان "إسرائيل" أنها إقليم متمرد ومعاد حتى تبرر فرض برنامج إبادة شامل عرف بالحصار، حده الأدنى إسقاط حماس، وحده الأقصى إبادة السكان عوضاً عن ابتلاع البحر لهم كما تمنى بيريز من قبل.

وقد أصرت "إسرائيل" على الحصار الذي تفرد عن سائر الإجراءات المماثلة في العمل الدولي، فهو حصار بحري وجوي وبري وإغلاق لمنافذ الحياة على السكان، وهو إجراء إبادة لا يمكن تبريره في القانون الدولي، كما لا يجوز قياسه على أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التي فرضت على سلطة الاحتلال تبعات بالعمل والتزامات بالامتناع عن العمل، وذلك كله لصالح السكان المدنيين في غزة، ولذلك فإن حصار غزة لا يعرفه القانون الدولي الإنساني، وكسر حصار غزة هو تصحيح لجريمة الحصار، تستند إلى سلسلة طويلة من الأحكام القانونية، أما التصدي لمحاولات كسر الحصار فهي جريمة جديدة أفدح من جريمة الحصار التي تعتبر عملاً مستمراً متعمداً لإبادة شعب في نطاق جغرافي محصور، حرم حتى من حق الفرار من قدره الذي فرضته "إسرائيل".

بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ووقف إطلاق النار في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بدأت تركيا حملة دبلوماسية مكثفة على الصعيدين الإقليمي والدولي لوضع حد لمأساة غزة، وفي هذا السياق قام رئيس الوزراء أردوغان بزيارة عدد من الدول العربية، إذ خاطب المجتمع الدولي قبل زيارته لمصر، قائلا: "الفلسطينيون في قطاع غزة، إخوتنا، لا يمكن أن ينجوا من عزلتهم إلا عندما يرفع الحظر"(٤٠).

وحاولت تركيا إدخال حماس في العملية السياسية بهدف إقناعها بالعودة إلى وقف إطلاق النار في مقابل رفع الحصار عن غزة، لهذا طالب المسؤولون الأتراك حماس بإعلان وقف إطلاق النار والعمل من أجل تسوية سياسية تضم المجموعات السياسية المختلفة في الساحة الفلسطينية. وفي هذا السياق اجتمع أحمد داود أوغلو، كبير مستشاري السياسة الخارجية لأردوغان، مرتين مع خالد مشعل في سوريا، والأخيرة منهما جاءت استجابة لطلب الرئيس الفرنسي ساركوزي المساعدة من أردوغان. وقد سبق لتركيا في هذا الإطار، أن بدأت وساطة بين حماس والأطراف الدولية الفاعلة، مع

الحفاظ على اتصالاتها العادية مع السلطة الفلسطينية المتمثلة في حركة فتح، وكذلك مع الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية[٤١].

لقد طرحت "إسرائيل" جملة مبررات لحصارها الذي فرضته على نحو مليون ونصف فلسطيني في قطاع غزة، من بينها تحرير الجندي الأسير جلعاد شاليط، الذي أسرته ثلاثة فصائل فلسطينية مقاومة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ومعاقبة حماس على أسره ورفض إطلاق سراحه طيلة الأعوام الماضية. كما سوغت "إسرائيل" حصارها بالرغبة بمنع وصول أسلحة ومعدات عسكرية إلى حركات المقاومة، والحيلولة دون دخول دون دخول مواد اولية إلى القطاع يمكن استخدامها في تصنيع الصواريخ والوسائل القتالية الأخرى[٤٢].

وكان الموقف التركي أكثر فاعلية في رفض الحصار والعمل على كسره رسميا وشعبيا وسياسيا ومعنويا، وأفادت تركيا من علاقاتها الدولية الجيدة في فتح ملف الحصار على المستوى الدولي، كما أضحت تركيا مسرحا للعديد من النشاطات والفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطيني، إذ نظم الأتراك وبتأييد رسمي علني العديد من الفعاليات المناصرة للفلسطينيين والمطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة تضمنت تظاهرات ومهرجانات وجمع تبرعات وإرسال مساعدات وغيرها[٤٣].

فعلى المستوى الرسمي ندد رئيس الحكومة أردوغان بالحصار الذي فرضته "إسرائيل" على قطاع غزة، مشيراً إلى أن فلسطين هي أساساً سجن بسماء مفتوحة، وشعب غزة يواجه مأساة إنسانية. وقال أردوغان أمام كتلة نواب حزب العدالة والتنمية في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨: "إن إسرائيل تعاقب شعباً كاملاً من أجل معاقبة مجموعة بعينها، وتقوم بقصف مكثف لقطاع غزة...من غير المقبول تفهم مثل هذه الممارسة بذريعة إطلاق الصواريخ. وكلما سألنا الفلسطينيين عن أسباب القصف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بين الحين والآخر يتعللون بأن هناك صواريخ تقصف من

الجانب الفلسطيني. لكن كلما سألنا عن حجم الخسائر الناتجة عن ذلك القصف وعن عدد الضحايا في الجانب الإسرائيلي لا نحصل على جواب(٤٤).

وقد تصدر الحصار الإسرائيلي على غزة المحادثات التي جرت بين وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو ووزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في أنقرة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠. وطالب أوغلو باراك بالسماح لتركيا بإيصال المعونات لسكان قطاع غزة المحاصر، لاسيما الغذاء والدواء والمساعدات الأساسية، كما طلب السماح لتركيا بإدخال مبانٍ جاهزة لإيواء من فقدوا مساكنهم نتيجة الحرب الإسرائيلية المدمرة، ولا يستطيعون بسبب الحصار ومنع مواد البناء الدخول لقطاع غزة من إعادة بناء مساكنهم. ولكن باراك رفض التعهد بالاستجابة لطلب تركيا، وقال إنه سيدرس الطلب بناءاً على السياسة المتبعة إزاء إدخال البضائع على قطاع غزة، مضيفاً أن "القيود على معابر قطاع غزة ستتواصل طالما بقي الجندي المختطف جلعاد شاليط محتجزاً في أيدي حماس". وحاول باراك ترميم العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" التي وصلت إلى حافة القطيعة، وقال: "إن تركيا بلد بالغ الأهمية في المنطقة، والحوار والتعاون معها لهما أهمية كبرى"(٤٥).

وقد استمرت الانتقادات التركية للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وشدد المسؤولون الأتراك في مناسبات عدة على ضرورة تخفيف الحصار على الاقل، وان التزام تركيا بتحقيق هذا الهدف سيستمر. وفي هذا السياق أكد رئيس الحكومة أردوغان في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره القطري حمد بن جاسم آل ثاني في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٠ في قطر على التزام بلاده بالوفاء بوعودها للعمل على حل مشكلة الأوضاع الانسانية المتردية في قطاع غزة المحاصر، وتسهيل إدخال المساعدات لسكانه. وأعرب أردوغان عن أسفه من عدم سماح الكيان الصهيوني ومصر بدخول المساعدات اللازمة لإعادة إعمار غزة. وذكر أن ما يقارب خمسة آلاف

أسرة ما زالت تعيش في الخيام، مطالباً الدول التي شاركت في مؤتمر إعادة إعمار غزة في شرم الشيخ بالوفاء بوعودها[٤٦].

وقبل أيام من الاعتداء على أسطول الحرية أعلن رئيس الوزراء أردوغان في ١٠ ايار/ مايو ٢٠١٠ أن تركيا تسعى مع دول أخرى لكسر الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، موضحاً أن الجهود تسير أيضاً في اتجاه إعادة إعمار ما دمّرته آلة الحرب الصهيونية قبل خمسة عشر شهراً. جاء ذلك خلال لقاء أردوغان في اسطنبول مع وفد رفيع المستوى من "الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة " ومركز "العودة " الفلسطيني ضمن وفد يمثل عدداً من منظمات المجتمع المدني الأوروبي. وأكد أردوغان رفضه للحصار المفروض على قطاع غزة، وقال خلال اللقاء: "إن تركيا تعمل مع دول عدة من أجل رفع الحصار، وإن الأمر يمثل له ولتركيا أولوية". وبحث الوفد الأوروبي مع رئيس الوزراء التركي تطور الوضع في المنطقة وسبل رفع الحصار، وضرورة تعزيز الدور التركي في المنطقة وبذل الجهود من أجل تحريك عجلة إعادة إعمار القطاع، كما تمت مناقشة قبول الجانب الصهيوني كعضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية، حيث تم التشديد على ضرورة إلزام تل أبيب برفع الحصار واحترام حقوق الإنسان كشرط لانضمامها لأي جهة دولية[٤٧].

وانتقد ماجد الزير، مدير مركز "العودة" الفلسطيني، المجتمع الدولي الذي "يكافئ الاحتلال الصهيوني على ما يرتكبه من مجازر وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويسمح له بالانضمام إلى منظمات دولية، دون أن يلبي الحد الأدنى من تنفيذ قوانين حقوق الإنسان. "ودعا الزير إلى تحرك برلماني أوروبي من أجل فرض عزلة على الجانب الصهيوني حتى يقوم بإنهاء الحصار الظالم المفروض على غزة، ويوقف جرائمه في كل فلسطين"، مؤكداً على أن تعزيز مكانة تل أبيب دولياً يعتبر "تنكراً للضحية وتقوية للجلاد والشد على يده في جرائمه". من جانبه، قال الدكتور عرفات ماضي،

رئيس "الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة"، الذي شارك في اللقاء: "إن الدور التركي لرفع الحصار عن غزة هام للغاية، في ظل المواقف الدولية الرسمية غير الفاعلة في قضية إنهاء الحصار، لا سيما ونحن نتحدث عن حصار مستمر منذ نحو أربع سنوات ويطال مليون ونصف المليون إنسان، توفى منهم حتى الآن أكثر من خمسمائة مريض بسبب المعابر المغلقة"[٤٨].

٤. الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية وانعكاساته على العلاقات التركية–الإسرائيلية

لقد مثل الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية صراعاً بين طرفين، الطرف الدولي الذي يتسلح بالوازع الإنساني لاستنقاذ سكان غزة من مصير تصر عليه "إسرائيل" منذ عام ٢٠٠٧، وبين الأخيرة التي تريد أن تكون اللاعب الوحيد الفاعل حتى في تقرير موقف سكان غزة من الحياة والموت. وما دام هدف "إسرائيل" هو منع أسطول الحرية الذي ضم متطوعين من اربعين دولة لكسر الحصار عن غزة من الوصول إلى غايته، فإن الأسطول حتى دون أن يصل قد حقق الجزء الأهم في رحلته وهو لفت نظر العالم إلى جريمة يصر الكيان الصهيوني المحتل على أن يسدل عليها ستار النسيان والإغفال.

ويبدو أن هذا الكيان المحتل قدر أن نجاح رحلة الأسطول بتسليم المعونات والاختلاط بأهل غزة وهو لهم شريان الحياة بعد أن جففت الشرايين الأخرى من الجانبين المصري والإسرائيلي، سيؤدى إلى نكسة أخرى للكيان ونجاح لأعدائه، وإحباط لمخطط الإبادة ودعم للمقاومة وإكسابها الشرعية، بعد أن نجحت "إسرائيل" في محاصرتها إعلامياً وسياسياً بمساندة واضحة من وسط عربي أصابه الفزع من هذا الكيان وجبروته.

فكان الخيار الآخر هو التصدي بالمنع، ولكن اللافت أن المنع كان بالغ العنف، وكان القتل مخططا له هو الآخر، وأن يتم إحداث أكبر قدر من الضرر للجانب التركي لأنه رأس الحربة بعد إخضاع النظم العربية،

وهو المتصدر للحملة ورافع علم تركيا بمباركة حكومة أردوغان ودعمها، ولذلك فإن قرار العملية العسكرية في حساباته كان يستهدف الصدام مع تركيا.

لذلك قامت القوات الإسرائيلية فجر يوم ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠ بعملية عسكرية جوية ومظلية وبحرية بقرار وزير الدفاع سانده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وشارك فيه رئيس الأركان وقيادات البحرية والطيران ضد أسطول الحرية المتجه لكسر الحصار عن غزة، وأسفرت العملية عن وقف مسيرة الأسطول وإحباط مهمته واقتياد سفنه وحمولتها والركاب للمساءلة في "إسرائيل"، فضلاً عن وقوع (١٩) شهيداً وضعف العدد من الجرحى[٤٩].

وقد ساقت "إسرائيل" عددا من المبررات لعمليتها الإجرامية ضد أسطول الحرية، كما قدمت عدداً من الاعتراضات على فكرة الأسطول ومهمته قبل العملية، وكان اللافت للنظر هو التكامل بين المنطق القانوني الإسرائيلي والسلوك الدموي الإسرائيلي، المخطط والمبرمج واعتبرت إصرار القافلة عدواناً عليها من جانب "منظمات إرهابية" يتعين صدها لكن "إسرائيل" اختارت العمل العسكري إمعاناً في إغلاق أي محاولة لمجرد الحديث عن حصار غزة. ولذلك أكدت "إسرائيل" أن الحصار مشروع لأنها تحاصر شعباً تصفه بأنه (إرهابي) يستهدف سكانها وأن حرصها على أمن سكانها يبرر لها أن ترتكب أي شيء ما دام هدفها أمنياً ونبيلاً مهما كان عدد الضحايا أو جنسياتهم، وإنما يهم "إسرائيل" أن تفرض على العالم واقعاً لا بد من قبوله، ولذلك طالب المتحدثون باسمها بضرورة السعي إلى التهدئة وتجاوز الجريمة. واعتبرت "إسرائيل" مجرد المطالبة بكسر الحصار تحدياً لوجودها بما يبرر لها أي إجراء للحفاظ على هذا الوجود. فاعتبرت "إسرائيل" أن القافلة هي تدخل في شؤونها الداخلية وانتهاك لقانونها، وهو في نظرها انتهاك للقانون الدولي، مما يعوقها عن مكافحة (الإرهاب) بالحصار والإبادة[٥٠].

وكان رد الفعل التركي، الرسمي والشعبي والإعلامي، عاليا ومدوياً. فقد وجه رئيس وجه رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** في اليوم التالي للهجوم انتقادات لاذعة إلى الحكومة الإسرائيلية معتبرا أن "الجريمة" التي ارتكبتها ضد سفن الإغاثة في المياه الدولية "عمل دنيء وغير مقبول"، وأن عليها دفع ثمن ذلك. وطالب "إسرائيل" في خطاب له أمام البرلمان التركي برفع الحصار غير الإنساني المفروض على قطاع غزة بأسرع وقت ممكن، وشدد على استمرار دعم تركيا للشعب الفلسطيني وأهل غزة ولإحلال السلام في الشرق الأوسط. وصرح أردوغان في خطابه قائلاً:

"يوم أمس وفي ساعات الصباح الأولى قامت عناصر مسلحة من الجيش الإسرائيلي بهجوم غير قانوني في المياه الدولية على أسطول الحرية الذي كان يحمل المساعدات الإنسانية إلى شعب غزة، والذي كان على متنه ٦٠٠ شخص من ٣٢ دولة، وأراقوا دماء الأبرياء. كذلك تم احتجاز سفن المساعدات الإنسانية خلال هذا الهجوم الذي ترك العديد من القتلى والجرحى. ومرة أخرى نلعن بشدة هذا الهجوم الذي استهدف السفن التي كانت تقل ركابا كلهم من المدنيين من نساء وأطفال ورجال دين وغيرهم". وأضاف: "إن هذا الهجوم هو هجوم سافر على القانون الدولي وعلى الضمير الإنساني وعلى السلام العالمي... إن هذا العدوان الذي حصل على السفن الست وركابها الستمائة الذين كانوا ينقلون المساعدات إلى الناس المظلومين والمحتاجين، إلى الفلسطينيين الذين هدمت منازلهم والمتروكين لرحمة الجوع هو عدوان صارخ على الفلسفة التي قامت عليها الأمم المتحدة. وقال أردوغان: "إن الجمهورية التركية تستخدم كافة الوسائل الدبلوماسية والقانونية الدولية وستستمر في استخدامها. وفي هذا الإطار:

- **تم استدعاء السفير التركي لدى تل أبيب**
- ألغيت ثلاث مناورات عسكرية مبرمجة مشتركة مع "إسرائيل".

- ذهب وزير خارجيتنا إلى نيويورك، ودعا مجلس الأمن إلى اجتماع طارئ، وفعلا تم عقد الاجتماع الطارئ.
- أعلن مجلس الأمن بيانا ندد فيه بـ "إسرائيل"، وطلب مجلس الأمن في بيانه فتح تحقيق بشأن الحادث ودعا "إسرائيل" إلى إطلاق سراح المدنيين والمصابين فورا.
- ألغيت المباريات التي كان من المفروض أن يشترك فيها منتخبنا الوطني للشباب لكرة القدم والموجود حاليا في "إسرائيل" .
- دُعِيَ مجلس حلف الناتو إلى اجتماع طارئ اليوم.
- بالإضافة إلى ذلك فإن الاتصالات مستمرة مع كل من منظمة المؤتمر الإسلامي، والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي كما دعيت كافة المؤسسات الدولية للقيام بواجبها. وفي هذا السياق فإن منظمة المؤتمر الإسلامي ستعقد اجتماعها يوم الاثنين القادم. [الموافق ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٠] "[٥١].

وشدد أردوغان على تصميم تركيا واستمرارها في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وقال: "إن تركيا لن تدير ظهرها للشعب الفلسطيني، ولن تغمض عيونها، وستتحرك وفقا لما يليق بها وهو ما يتسق مع تاريخها" مضيفاً أن "الإبادة الدموية التي بدأتها إسرائيل هي انتهاك للقوانين الدولية واستهداف للسلام العالمي الذي أصيب بجرح بالغ، وأن على الأمم المتحدة ألا تكتفي بقرار الإدانة، وأن على المجتمع الدولي أن يقول كفى لإسرائيل". وأشار إلى أن منظمي الأسطول تحركوا بشكل قانوني وبينوا نواياهم ووجهتهم بكل صراحة ووضوح، ورفعوا العلم الأبيض فوق السفن". واعتبر أردوغان أن "إسرائيل" وضعت الإنسانية تحت الأقدام، وقال إنها لا يمكن أن تنظر في وجه العالم إذا لم تعتذر وتُحاسب على ما أقدمت عليه، وإنه لا عذر لها بشأن الدماء التي سالت. كما اعتبر أن من يوافق "إسرائيل" على ما فعلت فسيكون شريكا لها فيما ارتكبت. وأعرب عن ضجره من كذب

الحكومة الإسرائيلية بشأن تعرضهم لإطلاق نار معتبرا أنهم "أظهروا للعالم أنهم يجيدون الإبادة بشكل جيد". كما طالب "إسرائيل" بأن تفرج فورا عن جميع السفن المحتجزة والمعتقلين وتسليم الجرحى لمعالجتهم في تركيا وألا تتباطأ في ذلك حتى لا تتعقد الأمور أكثر. وحذر من اختبار صبر تركيا، محذرا من أن عداوة بلاده قوية مثل صداقتها أيضا. ودعا الشعب الإسرائيلي إلى الضغط على حكومته لوقف ممارساتها الحالية(٥٢).

وحول الموقف الأمريكي من تطور الأحداث فلم مفاجئاً لأنه لم يوجه أي إدانة للكيان الصهيوني، واكتفى بتوجيه التعازي للحكومة التركية. فقد تحركت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اليوم التالي للهجوم الإسرائيلي لرأب الصدع الذي أحدثه انتقاد القادة الأتراك علنا لواشنطن وتل أبيب إثر الهجوم الإسرائيلي الدموي على أسطول المساعدات المتجه إلى غزة، وأصدر البيت الأبيض بياناً أشار فيه إلى إن أوباما هاتف رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** معزياً في ضحايا الهجوم الإسرائيلي على **أسطول الحرية** المتجه إلى غزة، الذي سقط فيه العديد من القتلى والجرحى معظمهم من الأتراك. وأضاف البيت الأبيض في بيانه أن أوباما عبر لأردوغان عن "عميق تعازيه" في ضحايا السفينة التركية، مكرراً مساندة بلاده لإجراء "تحقيق موضوعي شفاف يتسم بالمصداقية بشأن الوقائع المحيطة بهذه المأساة". وقال إن واشنطن تعمل عن كثب مع إسرائيل من أجل الإفراج عن سفن الأسطول والمتضامنين المحتجزين، مؤكداً في ذات الوقت "أهمية إيجاد سبل أفضل لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى شعب غزة دون تقويض أمن إسرائيل"(٥٣).

من جهة أخرى قالت صحيفة (واشنطن بوست Washington Post) الأمريكية إن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التقت نظيرها التركي أحمد داود أوغلو لأكثر من ساعتين بواشنطن، في حين تحدث **أوباما** إلى رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** بعد أن انتقد المسؤولان التركيان علنا الولايات

المتحدة و"إسرائيل". وبنبرة شديدة عكست طبيعة حدة الخطاب التركي – حسب تعبير الصحيفة– قال داود أوغلو قبل اجتماعه بكلينتون إن "هذا الهجوم، نفسيا، بالنسبة لتركيا مثل هجوم ١١/٩ بالنسبة للولايات المتحدة". وأضاف "نحن نتوقع من الولايات المتحدة أن تظهر تضامنا معنا.. وأنا لست سعيدا بالتصريحات التي صدرت عن الولايات المتحدة أمس". وتضيف الصحيفة أنه لحل أزمة العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، قال داود أوغلو إن على "إسرائيل" أن تقدم اعتذارا "واضحا ورسميا" وتقبل تحقيقا مستقلا وتطلق سراح كل الركاب فورا وتعيد جثامين كل الشهداء وترفع ما أسماه "حصار غزة". وأضاف أن هذه المطالب إذا لم تلب فورا فإن تركيا ستطالب باتخاذ إجراء من قبل مجلس الأمن. واستطرد داود أوغلو أن الإسرائيليين يعتقدون أنهم فوق كل قانون "لكن تركيا ستحاسبهم" وكذلك المجتمع الدولي. وشبه أعمال الحكومة الإسرائيلية بأعمال القرصنة التي تحدث في الصومال، وسخر من المزاعم الإسرائيلية بوجود علاقات بين أسطول المساعدات والقاعدة(٥٤).

لكن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية (فيليب كراولي Philip Crowley) قال لاحقاً إن أوغلو لم يطالب الولايات المتحدة بإدانة الهجوم الإسرائيلي خلال لقائه بكلينتون، التي كررت لنظيرها التأكيد على أهمية "إجراء تحقيق سريع وحيادي وذي مصداقية وشفاف" في الهجوم الدموي. وأعلنت كلينتون دعم بلادها إدانة الأمم المتحدة" للأعمال التي أدت إلى مأساة الهجوم الإسرائيلي على الأسطول الإنساني"، وقالت إن واشنطن تطالب إسرائيل "بإلحاح" بأن تسمح للأشخاص المعنيين بالاتصال بقنصلياتهم وللدول المعنية بأن تستعيد فورا قتلاها وجرحاها. وقال كراولي إن الولايات المتحدة "ما تزال تحاول أن تتبين حقيقة ما حصل على متن السفينة" التركية التي سقط على متنها عشرات القتلى والجرحى(٥٥).

تتابعت تصريحات المسؤولين الأتراك المنددة بالهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية وتداعيات ذلك الهجوم على العلاقات التركية–الإسرائيلية، وفي هذا السياق صرح الرئيس التركي عبد الله غول في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ في حديث تلفزيوني قائلاً: "إن العلاقات بين الدولتين لن تعود إلى سابق عهدها". وأضاف "إن إسرائيل ارتكبت واحدا من أكبر الأخطاء في تاريخها". وفي السياق ذاته صرح نائب رئيس الوزراء التركي (بولند أرينج Bülent Arınç) لقناة (إن تي في NTV) في اليوم ذاته قائلاً: "إن أنقرة ستقلص من علاقتها العسكرية والاقتصادية مع "إسرائيل" وانها تعمل حاليا على تقييم الاتفاقات المبرمة معها"(٥٦).

من جهة أخرى شارك عشرات الآلاف في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ في مراسم تشييع الأتراك التسعة، وهتفت الحشود–التي تجمعت في باحة مسجد الفاتح بمدينة إسطنبول التركية -بسقوط "إسرائيل" ورفعت الأعلام التركية والفلسطينية، كما رددت شعارات الدعم لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) والإدانة لـ"إسرائيل"(٥٧).

تقويم الموقف التركي

وفي تقويم الموقف التركي من الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية يمكن القول أنه جمع بين الغضب والحزم والتوازن وفرز الأمور بعضها عن بعض فرزاً واضحاً. فقد أرادت تركيا بمشاركتها الكثيفة في "أسطول الحرية" توجيه الأنظار إلى الحصار الإسرائيلي الجائر على أهالي قطاع غزة. ولم تتوان أنقرة في السنوات الأخيرة عن مساندة الفلسطينيين السوريين واللبنانيين في سعيهم لاسترداد أراضيهم المحتلة وحقوقهم المصادرة.

لم يتسم الغضب التركي بالهوج ولم يكن لمجرد التنفيس عن الشعور بالسخط على العمل الإسرائيلي الهمجي. لقد كان غضباً موجهاً شخَص الهجوم بأنه "إرهاب دولة"، كما قال رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان.

كان الغرض من الإعراب عن ذلك الغضب هو إفهام "إسرائيل أن تركيا ستفرض عليها دفع ثمن الجريمة الجديدة التي ارتكبتها وان الثمن يتمثل في أن العلاقات فوق العادية التي كانت سائدة بين أنقرة وتل أبيب لن تعود بعد هذه المجزرة إلى سابق عهدها ولن تكون عادية إلا بعد رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة. وقد اتخذت الحكومة التركية على الفور سلسلة إجراءات لمعاقبة "إسرائيل" من بينها إلغاء ثلاث مناورات عسكرية مشتركة واستدعاء السفير التركي من تل أبيب.

وفصل وزير الخارجية التركي داود اوغلو موقف بلاده بإعلانه في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ أمام الصحافيين انه عبر لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في لقائه معها في واشنطن "عن تصميمنا المطلق حول المسألة التالية: إن لم يفرج عن مواطنينا في غضون أربع وعشرين ساعة، بعبارة أخرى قبل هذا المساء، سنعيد النظر كليا في علاقاتنا مع إسرائيل". وأكد اوغلو أن الهجوم الذي شنته قوة الكوماندوز الإسرائيلية على أسطول سفن الإغاثة الإنسانية هو "عمل عصابات وقرصنة وجريمة دولة"، واضعا بذلك في ما يبدو نقطة اللاعودة في العلاقات بين الطرفين. ولم يتجاهل اوغلو أو يتقبل موقف واشنطن المتردد في إدانة الهجوم الإسرائيلي إذ قال أن "بعض حلفائنا ليسوا مستعدين لإدانة الأعمال الإسرائيلية"، مضيفاً انه أصيب بخيبة أمل للرد الحذر من جانب واشنطن على حادث شبهه بهجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة. وقال اوغلو بعد أن أعلن انه "حان الوقت لأن يحل الهدوء محل الغضب" في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على "أسطول الحرية" أن تركيا مستعدة لإعادة العلاقات مع "إسرائيل" إلى طبيعتها إذا رفعت حصارها عن قطاع غزة. كما أعلن اوغلو أن تركيا ستطالب "إسرائيل" بتعويضات لعائلات مواطنيها الذين استشهدوا. وأعلن أن المحاكم التركية مستعدة لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن الهجوم على السفينة "مرمرة"(٥٨).

أما رد فعل الجماهير التركية فتمثل في مظاهرات مزق فيها الناس الغاضبون العلم الإسرائيلي وطالبوا بالانتقام من الكيان الصهيوني. وطالب البرلمان التركي بالإجماع في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ الحكومة التركية باتخاذ تدابير "فعالة" ضد "إسرائيل" بعد الهجوم(٥٩).

وفي مقابل الغضب عبر اوغلو عن الحزم التركي بلهجة هادئة وتكلم بدرجة عالية من العقلانية عن مبادئ وأخلاقيات الجمهورية التركية التي قال إنها لا تميز بين مواطنيها على أساس الدين أو العرق، وذلك من اجل طمأنة اليهود الأتراك، كما أعلن أن جميع السياح الأجانب، بما في ذلك الإسرائيليون، ضيوف على بلاده، وان أمنهم وامن السفارات الأجنبية هو من امن تركيا. وهكذا لم يترك وزير الخارجية التركي مجالاً لـ"إسرائيل" وأنصارها للتهجم على مواقف تركيا وأبقاها في تتعرض ليس فقط لانتقادات أنقرة وإنما لإدانة من المجتمع الدولي عامةً(٦٠).

وكتب (هيو بوب Hugh Pope)، وهو خبير بريطاني في شؤون تركيا والشرق الأوسط في صحيفة "الغارديان Guardian" اللندنية معلقا على موقف تركيا قائلا: "ان احتجاج تركيا على عقاب "إسرائيل" لأهالي قطاع غزة لا ينم عن أي عداء لأوروبا وان كل ما هو مناقض لطبيعة الدول الأوروبية اليوم هو أن تركيا تقوم فعلاً بإجراءات لإنهاء ذلك العقاب" وأضاف: "إن التوترات المتزايدة في علاقات تركيا مع إسرائيل، والتي بلغت ذروتها هذا الأسبوع بسبب قتل إسرائيل مواطنين أتراكا كانوا على إحدى سفن أسطول المساعدات إلى غزة تثير أسئلة جديدة بشأن التوازن الذي تمارسه تركيا بين حلفائها الغربيين الذين تربطها بهم علاقات قديمة وبين مكانتها كقوة صاعدة في الشرق الأوسط". كما أشار بوب إلى ان نظرة موضوعية الى ما تحاول تركيا انجازه في السنوات الأخيرة تبين ان مثل هذه التحليلات والاتهامات مجانبة للحقيقة وقال: "نعم، تركيا تحاول تغيير سياساتها الغربية، خصوصاً تلك التي تتعامى عن العواقب الإنسانية للحصار الإسرائيلي لغزة.

لكنها تستخدم قنوات مشروعة، مثل مقعدها في مجلس الأمن الدولي الذي كافحت من اجله وفازت به. لذلك فإن التوتر في العلاقات مع "إسرائيل" ليس نتيجةً لأيديولوجية الحكومة التركية. فقبل ما يزيد بقليل على سنتين استضافت تركيا محادثات عن قرب كانت واعدة بين "إسرائيل" وسوريا، ولم تتوقف إلا عندما شنت "إسرائيل" هجومها في شتاء ٢٠٠٩ على غزة. والواقع أن الأزمات تركت دوماً إدراكا لدى الجمهور التركي بأنه يجري إلحاق ظلم بالفلسطينيين، سواء كان ذلك خلال حرب ١٩٦٧، أو إعلان القدس عاصمةً لـ"إسرائيل" في عام 198 ، او احتلال مدن الضفة الغربية في عام ٢٠٠٢. وتتصادف الفترة الذهبية في العلاقات التركية–الإسرائيلية في تسعينات القرن الماضي تماماً مع سنوات عملية أوسلو"[٦١].

اتفاق المصالحة الفلسطينية عام ٢٠١١ والموقف التركي

أعربت تركيا عن ارتياحها للاتفاق المبدئي للمصالحة بين حركتي فتح وحماس الذي وقع بالأحرف الأولى في القاهرة في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١١. جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه وزير الخارجية أحمد داود أوغلو مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقال بيان للخارجية التركية أن الجانبين التركي والفلسطيني اتفقا على استمرار الاتصالات بينها لمتابعة تطورات جهود المصالحة. وكان أوغلو قد أجرى اتصالا هاتفيا مع نظيره المصري نبيل العربي أكد فيه دعم بلاده للمصالحة. وفي مكالمة أخرى مع نظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون أكد أوغلو على أهمية عدم إعاقة طريق الاتفاق[٦٢].

وفي السياق ذاته رحب (عزت هرمزلو) كبير مستشاري الرئيس التركي باتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس برعاية مصرية، مجددا التأكيد على موقف بلاده الداعم للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحرص تركيا على تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. جاء ذلك

خلال استقباله في اليوم التالي للتوقيع في القصر الجمهوري بأنقرة الوفد البرلماني الحزبي الأكاديمي العربي الذي زار تركيا في ٢٨ نيسان من العام نفسه في إطار المؤتمر الإقليمي الموسوم بـ"دروس من التجربة التركية" الذي نظمه مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع "مؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية – سيتا SETA" في أنقرة. وقال المسؤول التركي لأعضاء الوفد العربي أن الانقسام الفلسطيني كان أكثر ما يؤلم الشعب التركي الذي يقف بحزم إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. مشددا أيضا على حرص تركيا على إقامة سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط(٦٣).

خاتمة واستنتاجات

إنَّ مواقف النخبة السياسية التركية الحالية تعطي دروسًا كثيرةً لدول المنطقة، فقد نجحت هذه النخبة في تحويل قوة **تركيا** الاقتصادية وتاريخها الطويل مع المنطقة وجوارها الجغرافي لها إلى قوة سياسية فاعلة، وهي تتقن التحرك ضمن الهامش المتاح سياسيًا، وفي إطار ما نصت عليه القرارات والأعراف الدولية وما تتحمله المنطقة، ودائمًا ما تسعى للبحث في البدائل السياسية، وتصر على الانسجام مع نبض الشارع التركي، مع حذرها الشديد من تبني المواقف العاطفية وغير المحسوبة.

لكنَّ الموقف التركي محدود الفاعلية لن يصبح ذا نتيجة إلاّ إذا سانده فعل عربي إسلامي جاد؛ لأنَّ منطق الأمور محكوم لموازين القوى، وهي منحازة حتى اللحظة لصالح الاحتلال الإسرائيلي، ويبدو أنَّ هذا ما فهمته **تركيا** مبكرًا فعملت على تمتين علاقاتها مع دول الجوار، فأجرت حوارًا موسعًا مع دول المنطقة، أفضى إلى توقيع **تركيا** على سلسلة اتفاقيات وتفاهمات الإستراتيجية مع سوريا والعراق وإيران ودول الخليج العربي...إلخ، أمَّا بخصوص الحسابات العقلية، فرغم وجاهة منطق رئيس الوزراء التركي،

إلاّ أنَّ تحقيق الهدوء والاستقرار في دول الجنوب التركي يتطلب اتخاذ خطواتٍ تصعيديةٍ أكثر جرأة مستقبلاً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الحقيقة إن "إسرائيل" وجدت نفسها فجأة وقد خسرت كثيرا، فهي كانت خسرت قبل ثلاثة عقود إيران، وبخسارة تركيا باتت وحيدة في محيط معاد، ومضطرب، وخطر على وجودها. ومشكلة "إسرائيل" مع تركيا تختلف عن إيران، فتركيا جزء من العالم المعتدل، وعضو في حلف الأطلسي، ولديها علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتطمح لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وما يسبب حرجا لـ"إسرائيل" هو أن تركيا تواجهها ضمن حدود الشرعية الدولية، وبوسائل سلمية ومدنية، وهي تتبنى رفع الظلم الواقع على الفلسطينيين، ولا تنادي بإزالة "إسرائيل". ومشكلة الاخيرة فوق كل ما تقدم هو أن تركيا تنافسها على مكانتها في منطقة الشرق الأوسط في مختلف المجالات، السياسية والأمنية والاقتصادية، وهي تمتلك كل المقومات اللازمة لذلك، حتى إنها ربما تحظى برضا العالم الغربي في هذا المجال، بعد أن باتت "إسرائيل" بمثابة عبء على الغرب.

ويمكن الإشارة إلى أبرز الاستنتاجات كما يأتي:

١. تتطلع النخبة السياسية التركية الحالية، خاصة بعد الفوز الكبير لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١، لدورٍ تركي محوري في المنطقة، وذلك من خلال الانخراط المباشر في معالجة الملفات الساخنة كجزء أساسي من استحقاقات هذا الدور، ولعل قضية التحولات السياسية والثورات في الدول العربية، وملف القضية الفلسطينية خاصة، سيكون محك اختبار لمدى فاعلية ووزن أية قوة ترغب بالقيام بدور بارز، وهذا ما يتطلب جهدًا تركيًا مضاعفًا واستغلالاً صحيحًا لرصيدها من التجربة التاريخية وامتدادها الجغرافي وشبكة علاقاتها المتشعبة مع دول الجوار والقوى الدولية .

٢. عبَّر القادة الأتراك في أكثر من مناسبة عن إيمان **تركيا** بحق **شعوب** المنطقة بالعيش بأمن وسلام بما فيهم الشعب الفلسطيني، ويُنظر لتحقيق السلام والاستقرار كأولوية ضمن رؤية **تركيا** الإستراتيجية للمنطقة، وحسب القادة الأتراك فإنَّ تحقيق الهدوء والاستقرار سيجلب المنفعة لشعوب المنطقة بأسرها، ومن ضمنها **تركيا** التي ستجني الفائدة الكبرى، إذ سيمنحها الهدوء هامشًا أكبر لتوسيع نفوذها، وستجني **تركيا** منافع اقتصادية كبرى في حالة تحقيق قدر كبير من الاستقرار، كون الاقتصاد التركي من أقوى اقتصاديات المنطقة وقدرته الاستثمارية عالية، وهذا ما يتوقعه العديد من المحللين الاقتصاديين.

٣. تنطلق **تركيا** في موقفها من القضية الفلسطينية من كونها دولة عضو في الأمم المتحدة، ومن واجبها الدفاع عن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشعب الفلسطيني، وتَنكُّر إسرائيل لهذه القرارات خلق حالة من التناقض بين الموقفين التركي والإسرائيلي، ودفع **تركيا** نحو تذكير إسرائيل بمخالفتها الصريحة لقرارات الأمم المتحدة ومطالبة الدول الكبرى القيام بواجبها اتجاه القرارات التي اتخذتها وعدم الكيل بمكيالين.

٤. كان للمواقف التركية المدروسة تجاه جملة من الأحداث خلال الفترة موضوع البحث مثل الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦، والحرب على غزة أواخر عام ٢٠٠٨، واستمرار فرض الحصار على غزة، وعدم الرضا التركي عن التلكؤ الإسرائيلي بالنسبة للوساطة التركية بينها وبين سوريا، والهجوم الدموي الإسرائيلي على أسطول الحرية عام ٢٠١٠، كل ذلك أفرز تداعيات وانعكاسات على العلاقات التركية–الإسرائيلية بشكل مباشر، وأحدثت أزمة عميقة بين الطرفين.

٥. على الرغم من أنَّ المواقف السياسية في **تركيا** لا تخضع للاعتبارات الدينية لأنَّ الدولة علمانية، إلاّ أنَّ استحقاق الديمقراطية يعطي المزاج الشعبي هامشًا واسعًا للمشاركة في صنع القرار، ونظرة الشعب التركي

للقضية الفلسطينية تخضع لعدة اعتبارات على رأسها الموقف الديني، فالفلسطينيون بالنسبة للأتراك أخوة في الدين يتعرضون لأبشع صور الظلم في القرن الحادي والعشرين، وعليهم القيام بواجبهم تجاه إخوانهم المظلومين، وهذا ما بدا واضحًا من حجم تحرك الشارع التركي والمؤسسات الأهلية نصرة للشعب الفلسطيني ورفعًا لمظلمته.

٦. كان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة علامة فارقة في تزايد الدعم التركي الشعبي والرسمي، وفي توجيه انتقادات حادة للسلوك الإسرائيلي، وفي المطالبة بفك الحصار عن قطاع غزة، واحترام إرادة الشعب الفلسطيني الذي انتخب حماس. غير أن الموقف التركي ظل محكوماً باستمرار تبنيه للمسار العربي الرسمي والموقف من التسوية، وفي مراعاة تحالف تركيا مع الولايات المتحدة، وعلاقاتها بـ"إسرائيل"، ورغبتها في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

٧. ترك العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية جرحا عميقا في نفوس الأتراك وعلاقة بلادهم بإسرائيل، وما تصريحات الرئيس عبدالله غول بصعوبة عودة العلاقات بين الجانبين إلى سابق عهدها، وكذلك خطاب أردوغان الذي وصف فيه إسرائيل بـ(دولة الإرهاب والقتل)، مقابل وصفه حركة حماس بالمقاومة التي تدافع عن أرضها وشعبها إلا ثورة حقيقية على العلاقة مع إسرائيل، خاصة وأن أنقرة تحس بأن الاعتداء الإسرائيلي كان موجها لها بالدرجة الأولى، حيث شهد الشارع التركي موجة غضب غير مسبوقة تجاه السياسة الإسرائيلية إلى درجة أنه حتى الأوساط العسكرية والعلمانية المعارضة التي كانت على علاقة متينة بإسرائيل بدأت تنفر من هذه العلاقة وتطالب بمعاقبة إسرائيل على سياستها.

The Turkey's Positions from the Palestinian issue and its impact on Turkish-Israeli relations

2002-2011

Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy

Abstract

This paper deals with the Turkey's positions toward the Palestinian issue during the years of the rule of Justice and Development Party since coming to power in 2002. Those positions, which were formed according to the strategy adopted by the party, are on a quest to achieve lasting and comprehensive peace in the region and that is representing a priority in Turkish foreign policy as to achieve that peace will consolidate stability in the region, which serves the strategic interests of Turkey, But the developments of events in this period with regard to the Palestinian issue, and the aggressive policy of "Israel" especially the attack on Lebanon in 2006, and the war on Gaza in late 2008, and the siege on Gaza, and Israeli attack on Liberty Fleet in 2010, all this led to Turkey adopted positions against "Israel" and condemning its aggressive policy which has had a significant negative implications on Turkish-Israeli relations.

المصادر والهوامش

(١) "تركيا والقضية الفلسطينية"، تقرير معلومات (١٧)، قسم الإرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص٣٨.

(2) سعد عبدالمجيد "سفير تركيا: خرجنا فائزين من حرب العراق"، شؤون سياسية، موقع إسلام أون لاين، ١ حزيران ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:
-http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/06/article02.shtml

(3) "غول يؤكد على متانة العلاقات بين تركيا وفلسطين"، وزار الشؤون الخارجية، السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٣. متاح على رابط الموقع التالي:
-http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details_print.php?id=1505

(4) "Interim Free Trade Agreement between The Republic of Turkey And Palestine Liberation Organization For The Benefit of The Palestinian

Authority", Palestine National Authority, Ministry of National Economy, 22 February 2004. Available at:
-http://www.mofa.gov.ps/MneModules/agreements/Atur-pal.pdf

(5) "بوادر توتر بين تركيا وإسرائيل"، موقع إذاعة بي بي سي العربية، ٢٦ أيار ٢٠٠٤. متاح على رابط الموقع التالي:
- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3751000/3751811.stm

(6) سعد عبدالمجيد، "جول في إسرائيل لعرض وساطة للسلام"، موقع إسلام أون لاين، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٥. متاح على رابط الموقع التالي:
-http://www.islamonline.net/Arabic/news/2005-01/05/article02.shtml

(٧) "تركيا والقضية الفلسطينية"، المصدر السابق، ص٣٨.

(٨) "أردوغان في إسرائيل لإصلاح العلاقات" موقع إسلام أون لاين، ١ أيار ٢٠٠٥. متاح على الرابط التالي:
-http://www.islamonline.net/Arabic/news/2005-05/01/article15.shtml

(9)"شارون سعيد جدا بزيارة أردوغان لإسرائيل"، موقع شهود، ٥ أيار ٢٠٠٥. متاح على الرابط التالي:
-http://www.shohood.net/show.asp?NewID=16399&PageID=20&PartID=1

(10) "صفقة سلاح بنصف مليار دولار تتوج زيارة أردوغان لإسرائيل"، صحيفة المستقبل (بيروت)، العدد ١٨٣، ٣ أيار ٢٠٠٥. متاح على الرابط التالي:
-http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=119389

(11) "صفقة سلاح..."، المصدر السابق.

(12) "أردوغان يلتقي عباس وقريع" صحيفة الثورة (دمشق)، ٣ أيار ٢٠٠٥. متاح على الرابط التالي:
-http://thawra.alwehda.gov.sy/print_veiw.asp?FileName=55184584920050502214041

(13) "أردوغان: على تركيا أخذ زمام المبادرة تجاه فلسطين"، صحيفة الرياض الإلكترونية، ١٢ أيار ٢٠٠٥. متاح على الرابط التالي:
-http://www.alriyadh.com/2005/05/12/article63701.html

(14) "حماس تجري محادثات في تركيا"، موقع قناة CNN بالعربية، ١٢ آذار ٢٠٠٦. متاح على الرابط التالي:
-http://arabic.cnn.com/2006/middle_east/2/17/turkey.hamas/index.html

(15) "تركيا والقضية الفلسطينية"، المصدر السابق، ص٤٠.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) **المصدر نفسه، ص٤١.**

(١٨) كان اعتراض بعض مسؤولي الخارجية التركية على شخصية مشعل نفسه بحجة أنه لم يشارك في الانتخابات وليس نائباً في المجلس التشريعي أو مسؤولاً في الحكومة، ودعوا إلى الانتظار إلى ما بعد تشكيل الحكومة رسمياً. وكحل وسط بين رئاسة الوزراء المتحمسة للزيارة وبيوقراطيي الخارجية الممتعضين، اتفق على إبقاء الزيارة غير رسمية وإخراجها من خلال دعوة حزبية، تحاشيا لردود أفعال دولية لم يعمل مسبقا على تفاديها عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة، إذ أُبلغت تل أبيب وواشنطن بالمبادرة التركية قبل ست ساعات فقط من وصول الوفد إلى تركيا. انظر:

– "تركيا والقضية الفلسطينية"، المصدر نفسه، ص٤٢.

(١٩) "حماس تجري محادثات في تركيا"، موقع قناة CNN **بالعربية**، ١٢ **آذار** ٢٠٠٦. متاح على الرابط التالي:

-http://arabic.cnn.com/2006/middle_east/2/17/turkey.hamas/index.html

(٢٠) "ترحيب تركي بالاجتماع بين عباس وأولمرت"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٦. متاح على الرابط التالي:

-http://www.alzaytona.net/arabic/?c=532&a=24673

(٢١) "تركيا تعرب عن قلقلها الشديد من تصاعد الأزمة في فلسطين"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٠٠٦/١٢/٢٠. متاح على الرابط التالي:

-http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1697960

(٢٢) المصدر نفسه.

(23) "موقف أنقرة من أزمات المنطقة المتفجرة"، برنامج حوار مفتوح، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٧ آذار ٢٠٠٧. متاح على الرابط التالي:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E670C50-91E5-4E23-805C-CBAFFE8275B3.htm

(24) "تركيا تبدي استعدادها للتوسط بين حركتي فتح وحماس"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٤ تموز ٢٠٠٧. متاح على الرابط التالي:

http://www.kuna.net.kw/newsagenciespublicsite/ArticlePrintPage.aspx?id=1830048&language=ar

(٢٥) محمد نور الدين، "الدور التركي في أربعة أسئلة"، صفحات سورية، ٢٠١١/١/١٩. متاح عالرابط التالي:

- http://www.alsafahat.net/blog/?p=8055

(٢٦) صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٠٨/١١/١٨. متاح على الرابط التالي:
-http://www.albayan.ae/opinions/1250782039006-2010-11-18-1.214307

(٢٧) "تركيا والقضية الفلسطينية"، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢٨) "مسؤول بالخارجية التركية: لا ننافس مصر لكن نحاول أن نلعب دورنا ولابد من وقف متوازن لإطلاق النار"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٠٠٦، ٢٠٠٩/١/١٥.

(٢٩) "رجب طيب أردوغان، تركيا والعدوان على غزة"، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج لقاء خاص، ٢٠٠٩/٩/٧. متاح على الرابط التالي:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D7E1AF42-72D2-443F-9565-C60537962932.htm

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) أبرز النقاط الواردة في قرار مجلس الأمن القاضي بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة والذي يحمل الرقم ١٨٦٠:

- "يشدد على الإسراع والدعوة إلى وقف فوري وقابل للديمومة لإطلاق النار يحظى باحترام كامل ويفضي إلى انسحاب تام للقوات الإسرائيلية من غزة".
- يدعو إلى "تكثيف الجهود لإيجاد ترتيبات وضمانات في غزة بغرض تحقيق وقف دائم للنار وللهدوء بما في ذلك حظر تهريب الأسلحة" وضمان "فتح دائم" للمعابر.
- يعبر عن "القلق البالغ" لتصاعد العنف وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة.
- يؤكد "الحاجة إلى تنظيم مرور المواد الغذائية بشكل دائم ومنتظم إلى السكان عبر معابر غزة".
- "يدين العنف والأعمال العدائية الموجهة إلى المدنيين".
- يعبر عن "القلق البالغ" لتصاعد العنف وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة.
- يدعو إلى "عدم إعاقة" وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة ويرحب بالمبادرة إلى فتح" ممرات للمساعدات الإنسانية". للتفاصيل انظر: الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٩/١/٨. متاح على الرابط التالي:

- http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/204/30/PDF/N0920430.pdf?OpenElement

(٣٢) صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٠٩/١/١٦. متاح على الرابط التالي:

-http://www.albayan.ae/search-7.124?t=b&df=2009-01-16&dt=2009-01-16&s=d&p=3

(٣٣) "أردوغان: الغرب يكيل بمكيالين"، صحيفة دار الخليج، ٢٠٠٩/١/١٩. متاح على الرابط التالي:
-http://www.alkhaleej.ae/portal/498fea7d-ef46-4c3e-8c1f-569edfe35466.aspx

(34) "Turkey rejects Israeli FM's visit if no talks on ceasefire proposal", *Hurriyet,* 13\1\2009. available at:
- http://arama.hurriyet.com.tr/arsivnews.aspx?id=10765794 -

(٣٥) "تركيا والقضية الفلسطينية"، المصدر السابق، ص٤٥.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) جريدة الوطن القطرية، ٢٠٠٩/١/١٩. متاح على الرابط التالي:
-http://www.al-watan.com/archive/data/20090119/index.asp

(٣٨) الجزيرة نت، ٢٠٠٩/١/٣٠. أنظر الرابط أدناه:
- http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1168144

(٣٩) بولنت أراس، "السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩/١/٩. انظر الرابط أدناه:
-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-489485629A78.htm

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) عاطف جولاني، "فشل الأهداف السياسية والأمنية للحصار على قطاع غزة"، في ندوة (تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة)، عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠/٦/٢١. انظر الرابط الآتي:
- http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-20.html

(٤٣) علي صالح ابو سكر، "تنامي الموقف العربي والإسلامي والدولي ضد الحصار على غزة"، في ندوة (تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة)، عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠/٦/٢١. انظر الرابط الآتي:
-http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-20.html

(٤٤) "تركيا والقضية الفلسطينية"، المصدر السابق، ص٤٤.

(٤٥) "تخفيف الحصار عن غزة يتصدر المطالبات التركية من إسرائيل"، منتديات الرباط الفلسطينية، ٢٠١٠/١/١٩. انظر الرابط الآتي:
-http://www.alrepat.com/vb/showthread.php?t=53589&page=2

(٤٦) "تركيا والقضية الفلسطينية"، المصدر السابق، ص٥٠.

(٤٧) "أردوغان: نسعى مع دول أخرى لكسر حصار غزة"، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٠/٥/١١. انظر الرابط الأتي:

-http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7F83Ye3OmIbPqDEHAdYZ7hDu51BtCdPBh7NK%2fhwahTISHFdOxRlWqTUaHIDo8UlZX1WGFcwWHJLRSmCOMO8yCGwHvKjRWj%2bs5TGzs0m3gDmM%3d

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) عبدالله الأشعل، "أبعاد الهجوم على أسطول الحرية وتداعياته"، موقع المعرفة، الجزيرة نت، ٢٠١٠/٦/٣، متاح على الرابط التالي:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/80BB5A7C-7CE6-46A3-92D0-95BCF2552E1F.htm

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) "خطاب أردوغان بشأن الهجوم الإسرائيلي"، موقع الأخبار في قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٠/٦/٢. متاح على الرابط التالي:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/75877D1C-6516-4038-8330-FAE9B4E11A47.htm

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) "أوباما يعزي أردوغان ويدعم التحقيق"، موقع قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٠/٦/٢. متاح على الرابط التالي:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5C8DC3B9-CE33-4B35-8438-B3E387FA0A4A.htm

(٥٤) "تحرك أميركي لتهدئة تركيا"، موقع أخبار العالم، ٢٠١٠/٦/٢. متاح على الرابط التالي:

- http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=37845

(٥٥) "أوباما يعزي أردوغان ويدعم التحقيق"، المصدر السابق.

(٥٦) "تركيا قد تقلص علاقاتها مع إسرائيل"، موقع قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١٠/٦/٤. متاح على الرابط التالي:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/845D8A34-E114-480C-94EC-1FCB99934BA6.htm

(٥٧) قناة تي ار تي التركية العربية، ٢٠١٠/٦/٣، انصات خاص.

(٥٨) ماهر عثمان، "موقف تركيا من مجزرة أسطول الحرية مثير للإعجاب – كيف يمكن للعرب مساندتها؟"، صحيفة القدس دوت كوم، ٢٠١٠/٦/٢. متاح على الرابط التالي:

-http://www.alquds.com/section/pensAndOpinions/sort/commentCount+desc/page/2/perPage/10

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) "خبير بريطاني: موقف تركيا من الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية يشكل درساً للدول الغربية"، صحيفة القدس دوت كوم، ٢٠١٠/٦/٥. متاح على الرابط التالي:

- http://www.alquds.com/news/article/view/id/179237

(٦٢) سيد عبدالمجيد، "تركيا تعرب عن ارتياحها للمصالحة الفلسطينية"، الأهرام الرقمي، ٢٠١١/٤/٣٠. انظر الرابط الاتي:

-http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=489509&eid=2285

(٦٣) "تركيا ترحب باتفاق المصالحة الفلسطينية"، موقع البوابة، ٢٠١١/٤/٢٨. متاح على الرابط التالي:

- http://www1.albawaba.com/ar/